إعداد الاقتصادات العربية

لمواجهة السوق الشرق أوسطي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

- **السوق الشرق أوسطي تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول:** . 2
- **الجدل النظري حول حدود السوق الشرق أوسطي:** 3
- **هدف السوق الشرق أوسطي إلغاء أي نظام اقتصادي عربي:** 4
- **الشروط الابتدائية للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل:** 5
- **مؤشرات فشل فكرة التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل:** ... 6
1- قمة الدار البيضاء الاقتصادية: 7
2- قمة عمان الاقتصادية: 8
- **السوق الشرق أوسطي حلم شيمون بيرس:** 9
3- مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا: 10
- **وفد اسرائيل يحضر لمؤتمر القاهرة حوالي 162 مشروعاً:** 11
- **مشروع السوق الشرق أوسطي يواجه تحديات حقيقية:** 12

إعداد الاقتصادات العربية
لمواجهة السوق الشرق أوسطي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

فكرة السوق الشرق أوسطي مخطط لها منذ زمن بعيد في الفكر الإسرائيلي والأدبيات الاقتصادية الإسرائيلية، لكن التحرك العملي في طرح تلك السوق بدأ في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في عام 1991، ويبدو أن السوق الشرق أوسطي يمثل أحد عناصر فاتورة السلام الرئيسة لإسرائيل، ومن المفترض أن تشمل السوق الشرق أوسطي دول المنطقة العربية وإسرائيل بالإضافة لإيران وتركيا واثيوبيا. وهذا يثير عدداً من الأسئلة: (1)

هل السوق الشرق أوسطي نابعة عن رغبة داخلية للمنطقة، أم هي مفروضة من الخارج أو الداخل؟

هل نستطيع أن نرفض السوق الشرق أوسطي؟ وما هي مبررات الرفض وبخاصة إذا كان هناك رفض عربي؟

ما هو مفهوم السوق الشرق أوسطي وما هي آثاره السلبية والايجابية؟

كيف يمكن للبلدان العربية في حال عدم رفضها للسوق مجابهة السلبيات الناتجة عنها؟

ـ السوق الشرق أوسطي تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول:

تدعو السوق الشرق أوسطي الى قيام تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول تتسع دائرة الدول الداخلة في السوق وفقاً لعدد من الافتراضات:

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران والباكستان وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران واثيوبيا والباكستان وإسرائيل.

(1) سعد طه علام، الشرق أوسطية والتكامل الاقليمي، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الاسماعيلية أيلول 1996، ص123-124.

هناك أيضاً وجهات نظر أخرى حول حدود السوق الشرق أوسطي لا مجال لذكرها الآن.

- الجدل النظري حول حدود السوق الشرق أوسطي:

وفي تقديري إن الجدل النظري أو السياسي حول حدود السوق الشرق أوسطي هو من قبيل مضيعة الوقت، وقد تحدث عن ذلك أكاديميون واستراتيجيون، منذ أوائل هذا القرن ولم يتفقوا على تعريف محدد، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا يمكن تعريف مخلوق اصطناعي بالمطلق إذا لم نلجأ إلى المعايير ذاتها، وطالما اختلفت المعايير باختلاف المواقع والأهداف وصار لكل طرف شرق أوسط خاص به، لابل أحياناً يصبح لكل طرف أكثر من شرق أوسط بحسب القضية المطروحة، وعلى سبيل المثال، الشرق الأوسط الأمني بالنسبة لإسرائيل يضم قطعاً إيران والعراق، وقد يضم الباكستان إذا أثير موضوع السلاح النووي، في حين الشرق الأوسط الاقتصادي والشرق الأوسط السياحي مختلفان كلياً عن هذا التوصيف الجغرافي النسبي. (1)

«فالشرق أوسطية هي مجموعة من الترتيبات والمنظومات والأنساق الإقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضوين في كل إطار، وهي أيضاً، كونها المحرك الرئيسي والمحفز المهم في عملية السلام، بحسب المنظور الإسرائيلي أساساً، والدولي بدرجات متفاوتة بين أطرافه، تمثل عملية بناء نظام انطلقت من مؤتمر مدريد مروراً بالدار البيضاء وعمان والقاهرة. وبحسب هذا التصور تصبح عملية السلام بمثابة جسر العبور من وضع إقليمي يتسم بالفوضى والصراعات إلى نظام إقليمي تعاوني ومنتظم.

وتقوم السوق الشرق أوسطي على مجموعة من الأسس هي: (2)

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة.
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

---

(1) ناصيف حتي، المستقبل العربي العدد 4 / 1996، ص 90.

(2) المصدر السابق، ص135.

ـ هدف السوق الشرق أوسطي إلغاء أي نظام اقتصادي عربي:

يستهدف السوق الشرق أوسطي إلغاء أي نظام اقتصادي عربي بصورة عملية و إن لم يعلن عن ذلك بالنص، و يقوم هذا المشروع على ربط إقليمي في المواصلات و الكهرباء و المياه و على جعل عملية التنمية الشاملة عملية إقليمية فلا سياحة و لا تطوير و لا نقل و لا إنماء مرافق و لا حياة و لا إقامة إلا على أساس الربط الإقليمي بحيث تتحول المنطقة إلى سوق اقتصادية واحدة، و يمر مشروع السوق الشرق أوسطي بمراحل ثلاث تكون إسرائيل فيها جميعاً المحور والمركز و تكون الدولة المهيمنة في المنطقة في المرحلة الأولى :يقام تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الأردن و فلسطين و إسرائيل التي تسيطر فيه على سوق العمل و الثروة المائية تقام في المرحلة الثانية : منطقة للتبادل التجاري تضم مصر و سورية و الأردن و منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني و لبنان و إسرائيل و تنتهي الترتيبات لهذه المرحلة في عام 2010 في المرحلة الثالثة و الأخيرة : تتم عملية إقامة منطقة للتعاون الاقتصادي العربي تشمل بالإضافة إلى الدول المذكورة في المرحلة الثانية بلدان مجلس التعاون الخليجي التي سوف تشكل الممول الرئيسي لهذه السوق .

وتتمتع إسرائيل خلال المراحل الثلاث بالدور المهيمن والقيادي اعتماداً على تفوقها التقاني والعلمي وقوتها العسكرية والاقتصادية، وقبل كل شيء بسبب علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والشركات متعدية الجنسية.

إن مشروع السوق الشرق أوسطي المطروح حالياً والمبني على أساس السيطرة الاسرائيلية كقوة اقليمية مركزية وشريك للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ومنافس للبلدان الأوروبية، سيؤدي إلى إجهاض مستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي أو تفعيل العمل الاقتصادي المشترك، وبخاصة إذا استمر تهميش الدور العربي، وتنامي الخلافات والتفكك بين الأقطار العربية وغياب استراتيجية عربية واضحة للعمل الاقتصادي العربي المشترك. (1)

---

(1) د. عبد الفتاح العموص، المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الاسماعيلية أيلول 1996 ص122.

ويعرض شيمون بيريز رؤيته حول السوق الشرق أوسطي كما يلي: (3)

- «على المنطقة أن تصبح خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة سوقاً مشتركة مثل أوروبا، أو منطقة تجارة حرة مثل شمال أمريكا.
- كما بدأت أوروبا بالصلب والحديد، علينا نحن أن نبدأ بالسياحة والزراعة.
- الفقر والجهل هما مصدر الأصولية، ومن الضروري التغلب عليهما.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية معيار لدمقرطة الشرق الأوسط.
- اعتماد السياسة المرحلية للوصول إلى التعاون الإقليمي.
- إن الهدف الأسمى هو خلق جماعة إقليمية عندها سوق مشتركة وهياكل مركزية منتجة مشابهة للجماعة الأوروبية.
- إن إقامة السلام والأمن تتطلب ثورة مفاهيمية.
- المطلوب إنشاء إطار جديد للمنطقة ولا مفر مستقبلاً من منظمة إقليمية».

لقد كان واضحاً لنا العرب أن الهدف من مشروع بيريز (الشرق الأوسط الجديد) هو تحقيق الهيمنة والسيطرة اقتصادياً لإسرائيل على المنطقة تحت غطاء تطوير العملية السلمية.

- الشروط الابتدائية للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل:

ولم تكن في يوم من الأيام الشروط الابتدائية للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وبخاصة جيرانها واعدة أساساً لأسباب عديد منها:

- صعوبة عملية التطبيع للعلاقات وتجاوز الرواسب النفسية.
- انعدام التوازن بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الإسرائيلي.

(3) ناصيف حتي، المصدر السابق، انظر أيضاً:

Shimon Peres, The Middle East Pease Process and The Mediterranean Basin, Malta Rewie of International Affairs No 6, January 1995 P. 14.

- لن تكون السوق العربية في المستقبل المنظور، هدفاً أساسياً للصادرات الإسرائيلية التي تبحث عن أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- أن الصادرات العربية لن تكون مستقبلاً مخصصة للاستهلاك داخل إسرائيل، وهي تتناسب أكثر مع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

فالجميع يعلم عدم توفر الشروط الابتدائية للتعاون الاقتصادي العربي الإسرائيلي، ومع ذلك عقدت المؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء وفي عُمان (وقد لوحظ بشكل مطلق الجهد الذي بذل لتضخيم وصف القدرة الكامنة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، من منطلق الرغبة في تعظيم قوة وأهمية العملية السلمية. وبكلمات أخرى: أنظروا أية فوائد سيجنيها العرب إذا ما أبرموا سلاماً مع إسرائيل وعقدوا حلفاً تطبيعياً معها، وقد بدا الأمر للعديد من القادة العرب بأنه أخطبوط إسرائيلي بدأ يطلق أذرعته). (1)

- مؤشرات فشل فكرة التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل:

إن التفاؤل بقيام أي تعاون اقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل مرتبط باستمرار عملية السلام وتطورها، واستمرار العملية السلمية، وتحقيق السلام العادل والشامل وهو الأمل الوحيد في قيام أي تعاون اقتصادي، ويرى البعض فشل حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات يشكل فشلاً لفكرة التعاون الاقتصادي والدليل على ذلك المؤشرات التالية التي ظهرت بعد وصول تجمع الليكود بزعامة نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل ومن بينها:

- إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة.
- انعدام التقدم في مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل.
- وصول مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل إلى طريق مسدود.

هذه المؤشرات وغيرها كانت هي السبب الرئيسي في عدم حدوث أي تقدم على صعيد التعاون الاقتصادي، بل ومن المتوقع حدوث تراجع في هذا المجال إذا استمرت الحال على ما هي عليه الآن.

---

(1) عوديد فرانوت ودافيد ليبكني، مجلة (عكسيم)، ترجمة حلمي موسى، جريدة السفير العدد الصادر في 1996/9/6.

كما رأت جهات تجارية دولية في العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والقمم والمؤتمرات الاقتصادية خصوصاً فرصة تجارية غير عادية، فالنور الذي رأوه في نهاية النفق، أعماهم عن إدراك العقبات والصعوبات التي قد تواجههم أثناء عبور النفق وبخاصة إذا علمنا تهافت الشركات متعددة الجنسية على دفاتر الشروط للمشاريع الإقليمية، إذ آمن هؤلاء أن معنى الشرق الأوسط الجديد، هو مشاريع تنموية إقليمية سوف تستثمر فيها مليارات الدولارات فعملوا جهدهم للحصول على قطعة من قرص الجبنة، أو حصة من هذا الكنز.

1- قمة الدار البيضاء الاقتصادية:

انعقدت قمة الدار البيضاء في نوفمبر 1994 لتكرس فكرة التعاون ألاقليمي في الشرق الأوسط وترسيخ مفهوم السوق الشرق أوسطي. وبذلك شهدت عملية السلام في المنطقة نقلة جديدة من خلال ترجمة بعض أفكار مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف وتحويلها إلى واقع عملي. ووصف بعض الاقتصاديين قمة الدار البيضاء على أنها (مدريد الاقتصادية) حيث حضر ممثلو 61 دولة و 1114 رجل أعمال ليشهدوا أن قطار السوق الشرق أوسطي قد انطلق على رغم ما حصل من تباين حول سرعة سير القطار أو توزيع الركاب على الحافلات والمقاعد أو حول من يحق له الجلوس في غرفة القيادة (فالقمة أكدت شراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال، قوتها في ترابط المصالح ووحدة الأهداف بين الطرفين، ومن أجل هيكلة الشراكة الجديدة تقرر إقامة مؤسسات إقليمية لهذه الغاية ، منها مصرف التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإقامة مكتب إقليمي لتشجيع السياحة وتشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال، كما تقرر أيضاً إنشاء لجنة تنفيذية للمتابعة والتنسيق مع الهياكل المتعددة الأطراف وإنشاء أمانة تنفيذية لهذا الغرض). (1) وتم خلال المؤتمر طرح حوالي 200 مشروع اقتصادي منها 150 مشروع إسرائيلي و40 مشروع مصري وعشر مشاريع أردنية و3 مشروعات للمغرب. وتشمل هذه المشروعات مجالات المياه والزراعة والتصحر والسياحة والنقل والطاقة والاتصالات والبيئة والصناعة. وتقرر

(1) حلقة نقاشية، ص93.

عقد المؤتمر التالي في عمان / الأردن في العام التالي. وبذلك يشكل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء تحدٍ جديد أمام العمل الاقتصادي العربي المشترك والمؤسسات العربية القومية وبخاصة جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها.

2ـ قمة عمان الاقتصادية:

جاءت قمة عمان الاقتصادية في نوفمبر 1995 استكمالاً لمسيرة قمة الدار البيضاء وتعد الحلقة الثانية في مسلسل المؤتمرات التي تهدف إلى دعم وتكثيف التفاعلات وخلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤيدة للتعاون الاقليمي في الشرق الأوسط. وقد شارك في المؤتمر رؤساء دول وحكومات ورجال الأعمال والبنوك والقطاع الخاص في الدول المعنية، إضافة إلى العديد من الجهات والمؤسسات الدولية المانحة والتي ترغب بالقيام بدور فعال في دعم التعاون الاقتصادي الاقليمي بغية المشاركة في النتائج المستقبلية ورسم خريطة التعاون والتنمية في المنطقة. ووصل عدد الدول المشاركة في المؤتمر 63 دولة منها 13 دولة عربية وحوالي 1000 رجل أعمال. وقد لوحظ غياب التنسيق العربي في هذا المؤتمر ـ كما حصل في سابقه ـ فقد شاركت الدول العربية تحت سيطرة الرؤية الذاتية والآنية والتي من شأنها أن تزيد من احتمالات الخسارة الكلية في المستقبل. (2)

وطرح في القمة العديد من المشروعات، فطرحت مصر 85 مشروع بتكلفة قدرها 25 مليار دولار بينما طرحت الأردن 27 مشروعاً بقيمة 3.5 مليار دولار، وطرحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية عددا من المشروعات قيمتها 6.3 مليار دولار، وقدمت الحكومة الإسرائيلية 162 مشروعاً بتكلفة قدرها 25.3 مليار دولار. (1)

ووصل الطرح الاسرائيلي إلى منتهاه من خلال المشاريع والأوراق التي قدمها الوفد الاسرائيلي ومن خلال الفلسفة والاستراتيجية التي قدمها، وكأن

---

(2) الدكتور إجلال راتب، التعاون ألاقليمي في الشرق الأوسط مع التركيز على قمة عمان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق ـ المغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الاسماعيلية 24 - 26 أيلول 1996، ص589.

(1) المصدر السابق ص590.

كل ما تطرحه اسرائيل هو القول الفصل والأمر الواقع الذي لا مهرب منه وتوضح ذلك من خلال الطروحات الاسرائيلية التالية: (2)

- إن اسرائيل يجب أن تكون الدولة المركزية أو المحور في العلاقات والمبادلات والمعاملات، فعندها تلتقي الطرق والمواصلات والاتصالات وعلى أرضها تقام المطارات وعلى شواطئها تبنى الموانئ وكأنها أضحت قلب الاقليم.
- اسرائيل هي واحة الحضارة والتكنولوجيا والتقدم، لذا يجب أن تتخصص في الصناعات عالية التقانة والمتقدمة وذات القيمة المضافة العالية والأرباح الكبيرة.
- يتخصص الآخرون (باقي الدول العربية) وبحكم تخلفهم في الصناعات كثيفة العمالة قليلة العائد منخفضة القيمة المضافة والأرباح.
- تتحول اسرائيل إلى القاطرة التي تنقل العرب إلى العالم الخارجي وتسوق انتاجهم على امتداد الكرة الأرضية لأنها تملك المواصلات والاتصالات وتملك الامتيازات وتملك القنوات المفتوحة في علاقاتها مع كل العالم. (والجميع يعلم أن من يملك التسويق يملك في النهاية قرار الاستثمار وقرار الانتاج ويملك في النهاية قرار المنح والمنع ويصبح السيد المطاع).
- وجاء أغرب ما في الطروحات الاسرائيلية عندما تحدثت عن رجال الأعمال العرب وكأنهم رصيد اسرائيل ومخزونها الاستراتيجي الذي يمكن أن يقبل التحرك بعقلية الطابور الخامس وكان هذا هو الخطأ الكبير الذي وقعت به مخططات اسرائيل.

- السوق الشرق أوسطي حلم شيمون بيرس:

أما بيرس فقد اعتبر القمة بداية الأمل حيث قال: أنها حلمي الكبير وسنتوسع اقتصادياً في المجالات التي فشلنا في التوسع بها سياسياً. وإذا كانت هذه الكلمة تلخص في الواقع الهدف الحقيقي للسوق فإن الوسائل التنفيذية لذلك

(2) أسامة غيث، مؤتمر القاهرة الاقتصادي، مظاهر الغياب وظواهر الحضور!، الأهرام العدد الصادر بتاريخ 1996/11/16.

كانت من خلال الزيادة في عدد المشاريع التي فرضتها اسرائيل على القمة والتي وصل عددها إلى حوالي 218 مشروع وبقيمة اجمالية تقدر بـ 25 مليار دولار، استندت في اقناع المؤتمرين بأهميتها وجدواها على ابراز قوتها الاقتصادية مقارنة بالاقتصاديات العربية الضعيفة، والمشتتة وبالمشاريع العربية التي تفتقر إلى التنسيق، وتعاني من الضعف.

3- مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا:

انعقد في تشرين الثاني 1996 مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا، بحضور وفود رسمية من 72 دولة و52 منظمة دولية اقليمية وعربية، اضافة إلى 850 شركة وحوالي 2000 رجل أعمال. وقد شارك في هذا المؤتمر من الدول العربية كل من المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، السعودية، الكويت، الامارات، البحرين، قطر، عمان، فلسطين، اليمن وموريتانيا. وهو المؤتمر الثالث في سلسلة مؤتمرات التعاون الاقتصادي الاقليمي في المنطقة منذ أن انطلقت عملية السلام. ويرى المنسق العام للمؤتمر السفير أحمد أبو الخير أن المؤتمر نجح على جميع الأصعدة اقتصادياً وعربياً وحتى افريقياً. ودفع الاسرائيليون خلاله ثمن رفضهم لمتابعة عملية السلام فلم يعقدوا صفقة ولم يجلسوا مع الوفود العربية باستثناء قطر التي أبلغتهم قرار تجميد التطبيع. ولم تعد اسرائيل محور التعاون الاقليمي في المنطقة كما كان سائداً في مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر عمان.

واستطاع المؤتمر التأكيد على ربط التعاون الاقليمي الاقتصادي وغير الاقتصادي بتحقيق السلام الشامل، كما أكد المؤتمر لأول مرة أن التعاون الاقليمي لا يعني بالضرورة أن تكون اسرائيل طرفاً فيه إذ يمكن أن يكون عربياً - عربياً وهذا هو المحور والمرتكز ويجب أن تكون له الأولوية.

لقد انعقد المؤتمر في القاهرة في ظل تجميد تام لعملية السلام من جانب حكومة الليكود في اسرائيل. وبالتالي وجه المؤتمر رسالة واضحة لإسرائيل بأنها لن تكون عضواً مقبولاً في أي تعاون اقليمي إلا إذا سددت التزاماتها تجاه عملية السلام الشامل دون مماطلة أو تسويف.

لذلك يرى بعض المحللين أن مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا لم ينجح في تحقيق الأهداف المطلوبة، والسبب في راي هؤلاء المحللين هو التركيز على الجوانب الاقتصادية على حساب الاعتبارات

السياسية ذلك لأن العوائد الاقتصادية للسلام من الصعب تحقيقها في ظل عدم التقدم في المجال السياسي.

وقد حاولت الحكومة المصرية - بهدف انجاح المؤتمر في ظل التجميد التام لعملية السلام - استبدال القيمة الاقتصادية (على غرار قمتي الدار البيضاء وعمان)، (1) بمؤتمر اقتصادي يكون التركيز فيه على الاستثمار وتدعيم دور القطاع الخاص، وأهمية وضرورة الاصلاح الاقتصادي، اضافة إلى ادراج قضية التعاون العربي - العربي، حيث تم تصحيح مفهوم التعاون الاقليمي الذي نوقش في قمتي الدار البيضاء وعمان وكان يشترط أن تكون اسرائيل طرفاً بهذا التعاون لا بل أن تكون اسرائيل الدولة المركزية أو محور التعاون حسبما كانت تدعي لنفسها من قبل خلال القمتين السابقتين. وبذلك أصبح من الممكن قيام تعاون اقليمي (عربي-عربي) دون أن تكون اسرائيل الدولة المركزية أو محور التعاون، أو حتى طرفاً فيه.

- الوفد الاسرائيلي يحضر إلى مؤتمر القاهرة حوالي 162 مشروعاً:

وقد أحضر الوفد الاسرائيلي إلى مؤتمر القاهرة عدداً من المشروعات يصل إلى نحو 162 مشروعاً بقيمة تصل إلى حوالي 27 مليار دولار. وكان الوفد يأمل توضيع شراكه على جميع المشروعات التي تقدم بها إلا أن هذا لم يحدث. أما إذا ما تناسينا كل ما أشرنا إليه وأردنا أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية:

- ما مدى الحاجة الاقتصادية لهذه المشاريع وهل كان من الممكن اقامة هذه المشاريع في إطار التعاون والتنسيق العربيين أم لا؟
- وهل غياب الخبرة أو عدم توفرها بالقدر الكامل هو السبب في ذلك؟
- لماذا تقدم الخبرة الأوربية والأمريكية في إطار السوق الشرق أوسطية ولم تقدم في إطار السوق العربية المشتركة؟

---

(1) انظر، International Herald Tribune ، U.S.A 15/11/1996

انظر أيضاً، حديث مساعد وزير الخارجية المصري رؤف سعد، لمجلة الحوادث، العدد 2089 - إنجلترا 15-1996/11/21.

- لماذا لم تنجح المشاريع العربية المشتركة ولا السوق الاسلامية المشتركة وينتظر أن تنجح السوق الشرق أوسطية؟ هل أن المشاريع السابقة تتناقض مع مصالح العرب؟
- وهل مشروع الشرق أوسطية ينسجم مع مصالحهم؟

وإذا كان من الممكن أن تتعدد الأجوبة على الأسئلة المثارة إلا أننا لا نستطيع الاعتراف في المشروع المطروح بديل عن فشل العرب المتكرر في تحقيق الوحدة لأنه ليس المطروح حلاً من اثنين، أما الوحدة أو الخضوع والاستسلام بالطرق التي تمت فيها الاتفاقيات، إن اسقاط التعاون العربي من جدول أعمال بعض القادة العرب والعمل بمبدأ المفاوضات السرية والثنائية والذهاب إلى المفاوضات بالطريقة التي تمت فيها الاتفاقيات المنفردة هو الذي أدى إلى انعدام التكافؤ فيها وخلق شعور بالإحباط بعدم امكانية تحقيق التنسيق العربي. والحالة هذه إذا كان لا يجوز أن تستمر فإنها تتطلب من أجل تصحيحها جهداً استثنائياً وعلى أكثر من صعيد.

ـ مشروع السوق الشرق أوسطي يواجه تحديات حقيقية:

وهكذا فإن هذا المشروع يواجه بتحديات حقيقية. وهذه التحديات يمكن أن تكون منطلقاً اضافياً في كشف أهدافه الحقيقية، والمصالح التي يمثلها، ومواجهتها بموقف عربي موحد. وبتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

(ومن جهة أخرى، تطرح الشرق أوسطية ليس بهدف احداث تحول في التفاعلات السياسية العربية ـ الاسرائيلية من وضع صراعي كلي إلى وضع تعاوني شامل فحسب، بل تتعدى ذلك إلى العمل على إلغاء العروبة السياسية التي تجعل العلاقات العربية ـ العربية مميزة من غيرها، بحيث يتساوى الجميع كدول وطنية لا توجد بين بعضها علاقات خاصة في نظام قيد التأسيس، وأرى أن الوضع الحالي أيضاً يشجع العمل على تحقيق هذا الهدف. وقد دعا شمعون بيريس بالفعل إلى شطب مؤسسات مثل جامعة الدول العربية وإبدالها بمؤسسات جديدة، مثل بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعكس، بحسب بيريس، الحقيقية السياسية الاقتصادية الجديدة). (1)

---

(1) financial Times 25/10/1995 نقلاً عن المستقبل العربي العدد 4 / 1996 ص110.

ويستند النظام الاقتصادي في السوق الشرق أوسطي إلى اقتصاديات السوق وإطلاق يد الشركات الخاصة. وقد جرى التمهيد لذلك في إطار سياسات اعادة الهيكلة والتكيف والخصخصة التي تدعمها المؤسسات المالية والدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي).

والهدف من ذلك تقويض القطاع العام والحد من دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي. ومثل هذا الوضع تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يساعد على دمج اقتصاديات المنطقة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. فضلاً عن أن هذا النظام يسهم في اضعاف جهاز الدولة القطرية لمصلحة التوجهات الاقليمية، ويكرس تبعية المنطقة واخضاعها لإملاءات التقسيم الدولي الرأسمالي الجديد للعمل. [1] والواضح أن هذا المشروع(هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أميركي، يهدف الى بناء ما أسماه شيمون بيريز ((الشرق الأوسط الجديد)) الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً رئيساً وقيادياً، و تكون بمثابة (الوسيط) و (الوكيل المعتمد) بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب و آسيا من ناحية و بين بلدان المشرق و الخليج العربي بالأساس من ناحية أخرى)، و قد أشار الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة إلى تحفظاتنا على المشروع الشرق أوسطي، و المكاسب و الخسائر الاقتصادية و الاستراتيجية المحتملة في ظل هذا المشروع الذي يجري تسويقه بأساليب دعائية براقة. [2]

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

1 - انظر، كوخ فيزر، صحيفة الحياة، العدد الصادر بتاريخ 1994/10/13 نقلاً عن شؤون الأوسط ص62.

2 - المصدر السابق.